

السنة الدراسية: الخامسة

الاختصاص: مالية

"العوامل المؤثرة على جذب الودائع"

دراسة تطبيقية على مصارف السورية التقليدية الخاصة

“Factors affecting deposits attraction”

Study applied on Syrian private traditional banks

إعداد:

راما دولاتي

إشراف الدكتورة: منال الموصلي

العام الدراسي: 2019-2020

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على حجم الودائع في المصارف السورية التقليدية الخاصة خلال الفترة الممتدة من الربع الأول من عام 2012 لغاية الربع الأخير من عام 2018 لتحقيق هدف الدراسة تم توظيف كل من إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول؛ وعوامل مالية تمثلت بكلٍ من العائد على حقوق الملكية، حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، هامش صافي الفائدة، التكاليف التشغيلية إلى الدخل التشغيلي وعوامل اقتصادية تمثلت بكلٍ من معدل التضخم والتغير في سعر الصرف

باستخدام نموذج الانحدار المتعدد توصلت الدراسة إلى:

1- وجود أثر معنوي للعوامل المالية المتمثلة بكل من حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول،

هامش صافي الفائدة، التكاليف التشغيلية إلى الدخل التشغيلي في الودائع.

2- وجود أثر معنوي للعوامل الاقتصادية المتمثلة بـ معدل التضخم في الودائع.

وفي النهاية تم تقديم مجموعة من التوصيات أهمها: يجب على إدارة المصارف إدارة أموالها

واستثماراتها بشكل أفضل لتجنب الأثر السلبي الذي تولده العوامل المالية في الودائع مما

يحقق عوائد أكبر للمصارف.

الكلمات المفتاحية: ودائع، عوامل مالية، عوامل اقتصادية، مصارف خاصة.

Abstract:

The study aims to identify the factors affecting the size of deposits in the traditional Syrian private banks during the period from 2012 to 2018 to achieve the goal of the study, we used total deposits to total assets; financial factors (return on equity, ownership rights to total assets, net interest margin, operating costs to operating income) and economic using multiple factors (the rate of inflation, change in the exchange rate) regression model, the study is found:

- 1– There is a significant effect of the financial factors (equity to total assets, net interest margin, operating costs to operating income) at deposits.
- 2– There is a significant effect of the economic factors (inflation rate) at deposits.

In the end, a set of recommendations was presented, the most important of them: In the end, a set of recommendations was presented, the most important of which are: Banks management should better manage their funds and investments to avoid the negative impact that financial factors have on deposits, which will achieve greater returns for banks.

Keywords: Deposits, Financial factors, Economic factors, Private banks.

اهداء ..

إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله...

وإلى كل افراد اسرتي

وإلى كل الأصدقاء ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي الجامعية

وإلى كل من لم يدخر جهدا لمساعدتي

وإلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية....

فهرس المحتويات:

1	الفصل التمهيدي
2	المقدمة:
3	الدراسات السابقة:
8	مشكلة الدراسة :
8	فرضيات الدراسة:
8	أهمية الدراسة:
9	أهداف الدراسة :
9	منهجية الدراسة:
9	متغيرات الدراسة:
10	مجتمع وعينة الدراسة:
10	مصادر جمع البيانات وفترة الدراسة:
11	الفصل الأول: الإطار النظري
12	أولاً: مصادر واستخدامات الأموال في المصارف
17	ثانياً: مفهوم الودائع:
19	ثالثاً: أنواع الودائع
22	رابعاً: استراتيجيات جذب الودائع
24	خامساً : مفهوم تنمية الودائع :
27	سادساً: العوامل المؤثرة في حجم الودائع:
31	الفصل الثاني: الإطار العملي
33	المبحث الأول: عينة الدراسة ومتغيراتها
33	أولاً : لمحة عن عينة الدراسة
35	ثانياً: متغيرات الدراسة:
37	المبحث الثاني: توصيف متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات
37	أولاً: توصيف متغيرات الدراسة
40	ثانياً: تطور الودائع:
45	ثالثاً: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

فهرس الجداول:

الجدول رقم (1) رأس مال وإجمالي الودائع للمصارف عينة الدراسة عام 2012 و 2018	34
الجدول رقم (2) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	37
الجدول رقم (3) نتائج اختبار الفرضية الأولى	45
الجدول رقم (4) معاملات الانحدار للعوامل المالية	46
الجدول رقم (5) نتائج اختبار الفرضية الثانية	47
الجدول رقم (6) معاملات الانحدار لنتائج الفرضية الثانية	48

فهرس الاشكال:

الشكل رقم (1) الحصة السوقية لكل مصرف من الودائع	33
الشكل رقم (2) تطور نسبة نمو الودائع بشكل سنوي لبنك بيمو السعودي الفرنسي	40
الشكل رقم (3) تطور نسبة نمو الودائع بشكل سنوي لبنك سورية والمهجر	41
الشكل رقم (4) تطور نسبة نمو الودائع بشكل سنوي البنك الدولي للتجارة والتمويل	42
الشكل رقم (5) تطور نسبة نمو الودائع بشكل سنوي لبنك عودة	43
الشكل رقم (6) تطور نسبة نمو الودائع بشكل سنوي لفرنسبنك	44

الفصل التمهيدي

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

يتركز النشاط الرئيسي للمصارف في قبول الودائع التي تعتبر أهم مصدر من مصادر الأموال بالنسبة له ويعتبر قبول الودائع والعمل على تنميتها واستقطابها من السمات الأساسية التي تميز المصارف عن غيرها من المؤسسات المالية. بالتالي يتوجب على إدارة المصرف الاهتمام بالعوامل التي تؤدي إلى زيادة حجم الودائع من خلال سعيها إلى جذب المزيد من الودائع مما يساعد على التوسع في استثماراتها.

تسعى المصارف إلى جذب المزيد من الودائع بهدف توظيفها في مجالات استثمارية رابحة وذلك من خلال اتباعها استراتيجيات أساسية لجذب الودائع؛ بالمقابل تلعب العوامل الاقتصادية والمالية دور هام في جذب الودائع، بالتالي جاءت الدراسة لاختبار أثر العوامل المالية والاقتصادية في ودائع المصارف السورية التقليدية الخاصة.

الدراسات السابقة:

➤ الدراسات العربية:

1-دراسة (المدهون, 2013) بعنوان: نموذج تقديري مقترح للتنبؤ بحجم ودائع العملاء

في البنوك التجارية

هدفت الدراسة إلى التنبؤ بحجم ودائع العملاء في المصارف التجارية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى عام 2010, وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين كلٍ من حجم المصرف، استثمارات المصرف، الاحتياطات، الانتشار الجغرافي للمصرف، وعمر المصرف وبين حجم الودائع المصرفية.

2-دراسة (العلي, قاسم, 2013) بعنوان : قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة على

النشاطات المصرفية الأساسية

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة على نشاطات المصارف التجارية الرئيسية في الصناعة المصرفية السورية التي تمثلت بإدارة الودائع والسياسة الائتمانية ومدى استجابة هذه النشاطات للتغيرات في المتوسط المرجح لسعر الفائدة على الودائع, تمت الدراسة على المصارف التجارية السورية الخاصة خلال الفترة من 2005- 2010 حيث تم استخدام نموذجان للانحدار البسيط لدراسة سلوك المتوسط المرجح لسعر الفائدة, في مؤشر الودائع المصرفية.

في حين اختبر النموذج الثاني أثر الودائع المصرفية في وسطي مؤشر القروض

والسلف المصرفية وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين وسطي سعر الفائدة المرجح والودائع تحت الطلب.

- وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين حجم الودائع المصرفية على اختلافها وحجم القروض المصرفية.

3-دراسة (ندور, 2017) بعنوان: معدل التضخم وأثره على حجم الودائع في المصارف الإسلامية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير معدل التضخم على حجم الودائع في المصارف الإسلامية في سوريا خلال الفترة الممتدة من عام 2007 إلى عام 2014, وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين معدل التضخم وحجم الودائع.

4-دراسة (ندور, 2017) بعنوان: العوامل المؤثرة على حجم الودائع في المصارف

هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم الودائع والعوامل المؤثرة عليها في المصارف السورية التقليدية الخاصة خلال الفترة (2007-2016) .

وقسمت الى فترتين (2007-2011)(2012-2016) وباستخدام أسلوب الارتباط والفروق (T-Test) وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالي:

- وجود أثر سلبي لمعدل الفائدة في حجم الودائع المصرفية خلال الفترة الأولى وإيجابي خلال الفترة الثانية.

- وجود أثر إيجابي لمعدل التضخم في حجم الودائع المصرفية خلال الفترتين.

- وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للتغير في سعر الصرف في حجم الودائع المصرفية خلال الفترة الأولى وإيجابي في الفترة الثانية .

1-دراسة (Avdalovic and Kalas , 2016) بعنوان: DETERMINATES

**OF DEPOSIT POTENTIAL AS INVERSE LIQUIDITY OF
COMMERCIAL BANKS IN SERBIA**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار

أثر كل من العوامل الاقتصادية والمصرفية في حجم ودائع المصارف في صربيا خلال الفترة الممتدة من عام 2008 إلى 2014. توصلت الدراسة إلى أن مستوى السيولة ومعدلات الفوائد يؤثران على الودائع بالعملات الأجنبية.

2-دراسة (Turhani , 2016) بعنوان: The Determinative Factors Of

Deposits Behavior In Banking System In Albania

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر العوامل الاقتصادية والمصرفية في ودائع المصارف في ألبانيا خلال الفترة 2005 - 2014. توصلت الدراسة إلى أن تدهور العديد من مؤشرات الأداء المصرفي والاقتصادي أثر على مستوى الودائع. كما أن أهم عاملين يؤثران على مستوى إجمالي الودائع هما: مستوى السيولة المصرفية وأسعار الفائدة على الودائع بالعملة الأجنبية.

3-دراسة (Ferrouhi, 2017) بعنوان: Determinants Of Bank Deposit

In Morocco

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد محددات الودائع المصرفية في المغرب للفترة 2003-2014 باستخدام تحليل الانحدار. توصلت الدراسة إلى أن الودائع تتأثر بشكل إيجابي بكل من حجم المصارف، التمويل الداخلي والخارجي، سعر الفائدة على الودائع ومعدل البطالة.

4-دراسة (Kaba, 2019) بعنوان Factors affecting deposit growth of

commercial banks in Ethiopia

تهدف هذه الدراسة الى تحديد العوامل التي تؤثر على نمو الودائع في المصارف التجارية في إثيوبيا خلال الفترة الممتدة من عام 2001 إلى عام 2017. باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد توصلت الدراسة إلى أن كل من فرع المصرف؛ سعر الصرف؛ القرض والسلف؛ والناتج الاجمالي المحلي الاسمي تأثير إيجابي في نمو ودائع المصارف التجارية في إثيوبيا. بينما للتضخم والموارد المالية تأثير سلبي في نمو الودائع المصرفية

5-دراسة (Morina, Osmani، 2019) بعنوان The impact of

macroeconomic factors on the level of deposits in the banking sector, an empirical analysis in the Western Balkan countries.

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر عوامل الاقتصاد الكلي على مستوى الودائع في القطاع المصرفي في دول غرب البلقان و قد تم تحليل تأثير عوامل الاقتصاد الكلي على مستويات الودائع في دول غرب البلقان من خلال نماذج الاقتصاد القياسي (انحدار خطي - نموذج التأثيرات الثابتة - نموذج التأثيرات العشوائية - اختبار Hausman Taylor - نموذج غاوس المختلط) وتمت الدراسة خلال فترة من عام 2005 إلى عام 2017. أظهرت الدراسة بأنه يلعب سعر الفائدة دوراً رئيسياً في النظم المصرفية لأنه يحدد مزايا الفرق بين سعر الفائدة على القروض وسعر الفائدة على الودائع.. كما توصلت إلى وجود أثر لمستوى الناتج الإجمالي المحلي ونموه وأثر لمعدل الضريبة الهامشي في مستوى الودائع.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

- 1- التطبيق على مجموعة من المصارف السورية التقليدية الخاصة.
- 2- العوامل المالية والاقتصادية قد تم جمعها باستخدام عدة دراسات سابقة وهذه العوامل هي العائد على حقوق الملكية، حقوق الملكية الى اجمالي الاصول، صافي هامش الفائدة، اجمالي الودائع الى اجمالي الاصول، التكاليف التشغيلية الى الدخل التشغيلي، معدل التضخم و التغير في سعر الصرف.

مشكلة الدراسة :

تتبلور مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على التساؤلين التاليين:

- هل يوجد أثر للعوامل الاقتصادية على ودائع المصارف السورية التقليدية الخاصة ؟
- هل يوجد أثر للعوامل المالية على ودائع المصارف السورية التقليدية الخاصة ؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

يوجد أثر معنوي للعوامل الاقتصادية في ودائع المصارف السورية التقليدية الخاصة.

الفرضية الثانية:

يوجد أثر معنوي للعوامل المالية في ودائع المصارف السورية التقليدية الخاصة.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الوقوف على العوامل المالية والاقتصادية التي تؤثر على ودائع المصارف السورية التقليدية الخاصة.

أهداف الدراسة :

1. بيان فيما إذا كان للعوامل الاقتصادية أثر على ودائع المصارف السورية التقليدية الخاصة.

2. بيان فيما إذا كان للعوامل المالية أثر على ودائع المصارف السورية التقليدية الخاصة.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات من خلال عرض لودائع المصارف السورية التقليدية الخاصة وتحليل بياناتها.

متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في المتغير التابع (إجمالي الودائع / إجمالي الأصول)

وستة متغيرات مستقلة أربعة متغيرات مرتبطة بالعوامل المالية (العائد على حقوق الملكية, حقوق

الملكية إلى إجمالي الأصول, هامش صافي الفائدة, التكاليف التشغيلية إلى الدخل التشغيلي)

ومتغيرين مرتبطين بالعوامل الاقتصادية (معدل التضخم, التغير في سعر الصرف).

مجتمع وعينة الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة المصارف السورية التقليدية الخاصة، في حين شملت عينة الدراسة خمسة مصارف سورية تقليدية خاصة (بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك سورية والمهجر، بنك عودة، البنك الدولي للتجارة والتمويل، فرنسبنك) وفق أسباب سيتم ذكرها لاحقاً في القسم العملي.

مصادر جمع البيانات وفترة الدراسة:

تم الحصول على البيانات من التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة من موقع سوق دمشق للأوراق المالية وموقع مصرف سورية المركزي خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لعام 2012 إلى الربع الأخير من عام 2018.

الفصل الأول :الإطار النظري

في هذا الفصل سيتم عرض كل من (مفهوم الودائع, أنواعها, استراتيجيات جذب الودائع, العوامل الاقتصادية و المالية المؤثرة على الودائع) ولكن قبل عرضها لا بد من تناول مصادر الأموال واستخداماتها في المصارف.

أولاً: مصادر واستخدامات الأموال في المصارف

تعتبر موارد المصارف التزامات اتجاه الغير, والتي تتمثل في (رأس المال المدفوع, الاحتياطات, المخصصات, الأرباح المحتجزة, الاقتراض من البنك المركزي, تسهيلات ائتمانية خارجية, الودائع) أما استخداماته فتشير الى كيفية الاستفادة من أصول المصرف بهدف تحقيق الأرباح من خلال توظيف مواردهم بما يحقق لهم العوائد حيث إن هذه الاستخدامات, تتمثل في (الأرصدة النقدية, أوراق تجارية مضمومة, القروض والسلف, محفظة الأوراق المالية, الأصول الثابتة) وبالتالي فإن نجاح الادارة المصرفية يتوقف على مدى قدرتها على إدارة مصادر واستخدامات الأموال في المصرف بما يمكنها من تعظيم العائد وتخفيض المخاطر.

1- مصادر الأموال في المصارف:

➤ رأس المال المدفوع:

إن رأس المال المدفوع هو الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه وإية اضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في فترات لاحقة. (شيخ السوق، 2017، ص23)

➤ الاحتياطات:

هي المبالغ التي يقتطعها المصرف من أرباحه السنوية وذلك لحماية أموال المودعين وتدعيم حساب رأس المال . (شيخ السوق، 2017، ص24)

أنواع الاحتياطات :

- الاحتياطي القانوني (الاحتياطي الاجباري): وهو أن يفرض القانون اقتطاع نسبة معينة من أرباحه الصافية قبل توزيعها كل سنة . (الصيرفي، 2007، ص35)
- الاحتياطي الاختياري: وهو أن يقوم المصرف باقتطاع جزء من أرباحه السنوية دون أن يكون هنالك اي الزام قانوني بذلك، ويستخدمه المصرف لتعزيز مركزه المالي. (الصيرفي، 2007، ص34)

➤ المخصصات:

يقصد بها تلك المبالغ التي يقتطعها المصرف وتحملها على إجمالي الربح المتحقق في نهاية السنة المالية من أجل مواجهة ظروف محددة، مثل مخصص الديون المشكوك فيها ، ومخصص مواجهة الانخفاض المتوقع في محفظة الأوراق المالية، وانخفاض أسعار العملات الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف التجاري، ومخصص لمواجهة مخاطر المصرف التي يتعرض لها نتيجة

ممارسة عمله والتي ينجم عنها خسائر. (د. غردة, 2016, ص10)

➤ الأرباح المحتجزة (الأرباح غير الموزعة):

هي عبارة عن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطات والمخصصات وتكون قابلة للتوزيع على شكل أسهم وقد توزع الإدارة جزءاً منها, ويبقى الجزء الآخر على شكل أرباح غير موزعة إلا أنها تكون قابلة للتوزيع ويوزعها المصرف عندما يشاء . (شيخ السوق, 2017, ص24)

➤ الاقتراض من المصرف المركزي:

تلجأ المصارف إلى الاقتراض من المصرف المركزي إذا تعرضت إلى مشاكل في السيولة فالمصارف تحتفظ لدى المصرف المركزي باحتياطي نقدي وبأصول أخرى على درجات مختلفة من السيولة, فإذا لم يكفي الاحتياطي النقدي لمواجهة طلبات المودعين لسحب مبالغ نقدية من ودائعهم فإن المصارف تلجأ إلى المصرف المركزي وتطلب منه قروض مقابل تقديم ضمان لما تقتضيه من مبالغ مثل : أوراق مالية, أوراق تجارية أو غير ذلك من الضمانات. (غردة, 2016, ص11)

➤ التسهيلات الائتمانية الخارجية :

وهي جملة ما يحصل عليه المصرف التجاري من قروض واعتمادات من مراسليه في الخارج , وعادة ما تكون بالعملة الأجنبية, لذا فإن هذا المصدر لا يمكن اعتباره مصدراً مباشراً لتمويل المصرف ولكنه يعد مصدراً مهماً لتوسيع عمليات المصرف في الخارج. (شيخ السوق, 2017, ص26)

➤ مصادر أخرى: (شيخ السوق، 2017، ص 26)

1- التأمينات المختلفة: وهي التأمينات التي يضعها الافراد في المصرف مثل تأمينات

الاعتمادات المستندية.

2- ودائع المصارف من الخارج في المصارف المحلية.

3- الشيكات والسحوبات برسم الدفع .

4- المطلوبات الاخرى.

لاحقاً سنتوسع في الشرح عن الودائع كونها موضوع الدراسة.

2- استخدامات الأموال في المصارف:

إن تشغيل الأموال التي يحصل عليها المصرف من مصادرها المختلفة هو الوظيفة الثانية التي يقوم بها بعد قبول الودائع من أجل أن يحقق أهدافه الخاصة والعامة، فتشير استخدامات الأموال في المصرف إلى كيفية الاستفادة من أصول المصرف التجاري أي (استثماراته) فمن خلال هذه الاستخدامات ستتوضح الأوجه المختلفة لأنشطة المصارف، فتوظف المصارف أموالها في استخدامات تتراوح بين أقصى درجات السيولة وهي (الأرصدة النقدية) و تتمثل استخدامات المصرف لأمواله كما يلي:

➤ **الأرصدة النقدية:** تعد هذه الأرصدة خط الدفاع الأول في مواجهة سحبات العملاء

المختلفة ومتطلبات السيولة ، وهي عبارة عن النقود الورقية والمعدنية التي يحتفظ بها

المصرف في الصندوق ، وكذلك الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي، يحتفظ

في هذه النقود من أجل توفير السيولة لضمان حقوق المودعين.

إن نسبة احتفاظ المصارف السورية برصيد نقدي مفروض من قبل المصرف المركزي وقابل للتغير وفق الظروف الاقتصادية، وهذه النسبة خاضعة للرقابة المصرفية. (خضور، 2015، ص389)

➤ **القروض والسلف:** وهي أكثر أنواع الأصول عائد وربحية لذا فهي تمثل استخداماً لجزء كبير من موارد المصارف حيث يهدف المصرف من هذا النشاط إلى تزويد رجال الأعمال والمستثمرين بالموارد اللازمة والتي يحتاجون إليها في الأجل القصير، وتوزع المصارف محفظتها من القروض عادة على مختلف الأنشطة الاقتصادية اخذة بعين الاعتبار التركيزات الائتمانية، والسياسات المفروضة وهي أكبر بنود الأصول وتتراوح قيمتها بين 40-50% من قيمة مجموع أصول المصرف. (خضور، 2015، ص390)

➤ **محفظة الأوراق المالية:** وهي الأسهم والسندات سواء الخاصة منها والتي تصدرها منظمات الأعمال أو العامة منها التي تصدرها الدولة، تعد الأوراق المالية أقل سيولة إذا تمت مقارنتها بالأوراق التجارية المخصوصة وذلك لأنها تحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبياً لتحويلها إلى نقود، وينتج عن هذه الأوراق أرباحاً وفوائد.

تعد السندات الحكومية وأذونات الخزينة في مقدمة الأوراق المالية ذات الجاذبية الكبرى بالنسبة للمصارف التجارية وذلك لانخفاض درجة المخاطرة فيها وغالباً عائدها يكون معفى من الضريبة غير أن معدل الفائدة عليها منخفض نسبياً، وكذلك تعد سندات منشآت الأعمال مرتفعة الجودة من الأوراق المالية التي توجه المصارف التجارية

استثماراتها إليها. (شيخ السوق، 2017، ص28)

➤ **الأصول الثابتة:** وتضم المباني والمعدات والآلات والعقارات الأخرى المملوكة للمصرف

وهي لا تمثل استخداماً بقصد الحصول على الربح. (شيخ السوق, 2017, ص28)

➤ **الأوراق التجارية القابلة للخصم:** يعتبر خصم الأوراق التجارية أهم المجالات التي

يستثمر فيها المصرف التجاري, والفكرة الأساسية في عملية الخصم هو لجوء أحد

الأشخاص إلى المصرف التجاري للحصول على نقود جاهزة مقابل التنازل عن جزء من

قيمة الورقة التجارية التي لم يحن تاريخ استحقاقها بعد, إذ يقوم المصرف بتقديم الورقة

إلى الزبون مقابل حصوله على عمولة والمتمثلة في سعر الخصم ويحتفظ بالورقة

التجارية حتى موعد استحقاقها, كما يستطيع إذا ما احتاج إلى سيولة أن يقوم بإعادة

خصم بعضها لدى المصرف المركزي مقابل سعر خصم أقل من سعر الخصم الذي

حصل عليه من العملاء. (د. غردة, 2016, ص13,12)

ثانياً: مفهوم الودائع:

تمثل الودائع المصرفية النسبة الأكبر من موارد المصرف التجاري, وتعتبر من الموارد الخارجية

للمصرف التجاري لذلك تحرص المصارف على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي

والادخاري, وذلك عن طريق التوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية, وتبسيط إجراءات

عمليات السحب والإيداع, ورفع كفاءة الأوعية الادخارية. (خضور, 2015, ص385)

وتُعرف الودائع بأنها عملية يتم من خلالها التوافق بين أصحاب الأموال (المودعين) والمصرف,

بحيث يقوم المودع بوضع مبلغ من المال تحت تصرف المصرف, على أن يتعهد المصرف برد

الوديعة عند طلبها أو حسب الاتفاق ,مع تعهد المصرف في بعض الحالات بدفع عائد للمودعين حسب حجم المبالغ المودعة. (ساعاتي,2018, ص28)

و تعتبر الودائع هامة من عدة جوانب، سواء من وجهة نظر الأفراد أو النظام المصرفي أو الاقتصاد ككل، فهي تفتح آفاقاً واسعة أمام جميع الأطراف وتتيح لكل واحد منهم فرصة لتحقيق أهدافه، المرتبطة بالسيولة والربحية، وتمثل الودائع آفاقاً لتوظيف أموال البعض وتساهم في تغطية عجز البعض الآخر وخلق إمكانيات جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الاقتصادي من خلال تدفقات مالية مستمرة و تساعد على تطور الأعمال . تبرز أهمية الودائع من خلال ما يلي:

- 1- من وجهة نظر الأفراد فالودائع عملية جيدة للحفاظ على النقود من الأخطار الكثيرة المحتملة كالضياع والسرقة... ويمكن أن تعود على صاحبها بمكاسب مالية لا يمكنه الحصول عليها إذا احتفظ بالنقود بحوزته. (بلعربي, 2016, ص7)
- 2- امتصاص القوة الشرائية الفائضة إذا كانت موجهة للادخار. (الشمري, 2014, ص337)
- 3- كبح جماح التضخم من خلال زيادة أو تخفيض نسب الائتمان الممنوح أو تقليل عرض النقد في السوق وتفعيل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. (الشمري, 2014, ص336)
- 4- تعد الودائع أكثر خصوبة وأقل تكلفة من رأس المال والاحتياطات إذ لا يمكن للمصرف أن يعتمد عليهما في تدعيم طاقته الاستثمارية كما أن تكلفتها تفوق تكلفة الودائع. (المعاطة, 2018, ص11)
- 5- تعد الودائع مصدراً أساسياً لمنح القروض في المصارف، إذ إن المصرف يقبل الودائع من الأفراد أو منشآت الأعمال أو الحكومة، وبعدها يقوم بمنحها على شكل قروض. (ندور, 2017, ص24)

ثالثاً: أنواع الودائع

تمثل الودائع باختلاف أنواعها أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف لذا سنتطرق إلى أبرز و أهم هذه الأنواع .

1- الودائع حسب أجال الاستحقاق:

➤ 1-1 الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب):

وفقاً لهذا النوع من الودائع يستطيع العميل الإيداع والسحب في أي وقت يشاء, وتبين أن جزءاً كبيراً من هذه الودائع ثابت مما يسمح للمصرف باستخدامه في الإقراض أو الاستثمار . (النويران, 2019, ص129)

وتتميز الودائع الجارية بعدد من المزايا, نذكر منها : (ساعاتي, 2018, ص30)

أ- إمكانية سحب الأموال أو جزء منها في أي وقت دون وجود تاريخ استحقاق، مع إمكانية تحويلها لحساب آخر.

ب-الحفاظ على أموال المودعين، دون الحاجة لحمل الأموال لحفظها من الفقدان.

ت-يعطي المصرف أولوية واحتياطي أكبر لسداد هذه الودائع الجارية مقارنة بغيره من الودائع.

ث-بالنسبة للمصرف تعتبر من أكثر المصادر التي يتم من خلالها تحقيق أرباح المصرف.

ج- يتمكن المودع من الحصول على العديد من الخدمات التي تقدمها المصارف، كالبطاقات الائتمانية المختلفة، وسداد الفواتير والأقساط.

ح- تعد هذه الودائع غير مكلفة للمصارف، فلا يتم دفع فوائد أو عمولات على هذه النوعية من الودائع.

خ- تعمل على زيادة السيولة لدى المصارف، مما يساهم في استقرارها واستمرار أنشطتها.

➤ 2-1 ودائع التوفير: (ودائع الادخار)

وهي اتفاق بين المصرف والعميل يودع بموجبه العميل مبلغ من النقود لدى المصرف مقابل الحصول على فائدة محددة ويعد هذا النوع من الودائع من أكثر وسائل تجميع المدخرات المحلية وتتميز بصغر حجمها وإطراء نموها مع زيادة الوعي المصرفي. وغالبا ما تجذب هذه الودائع صغار المودعين مقابل الحصول على فائدة وعلى أن يكون لهم الحق في السحب من حساب الادخار في أي وقت. (منصور، علوان، 2016، ص19)

➤ 3-1 ودائع لأجل:

في هذا النوع من الودائع، لا يكون المصرف التجاري ملزماً بدفع هذه الودائع للمودعين إلا في ميعاد محدد أو بعد إخطار المصرف بميعاد معين يتم الاتفاق عليه مسبقاً، وعادة يحتفظ الأفراد بهذا النوع من الودائع في المصارف التجارية بغرض تكديس الأموال أو تجميعها لتوجيهها نحو الاستثمار في المستقبل، ويدفع المصرف فوائد على هذه الودائع نظراً لتوفر إمكانية أكبر لديه في استثمارها. (خضور، 2015، ص385)

➤ 4-1 وديعة مجمدة:

هي تلك الودائع التي تتقاضاها المصارف التجارية مثل التأمينات النقدية لقاء إصدار خطابات الضمان ولقاء فتح الاعتمادات المستندية لغايات الاستيراد، وهي غير مقرونة بفوائد. (العلي، قاسم، 2013، ص253)

2- الودائع حسب الجهة المودعة: (ندور، 2017، ص32)

➤ 1-2 وودائع القطاع الخاص:

وهي الودائع التي تعود ملكيتها إلى الشركات الخاصة. وهي تشكل ما يزيد على 80% من الودائع وتتكون من وودائع منشآت الأعمال و وودائع الأفراد، وتشمل: وودائع تحت الطلب ومن أهم أنواع الودائع للقطاع الخاص في المصارف هي الودائع تحت الطلب .

➤ 2-2 وودائع القطاع العام:

وهي الودائع التي تعود ملكيتها إلى الشركات والمؤسسات الحكومية. فإن الحكومة تحتفظ بحساباتها الجارية لدى البنك المركزي، لكن في بعض دول العالم تحتفظ الحكومة بحساب جاري الضرائب والقروض لدى المصارف، وأحياناً تقوم الحكومة بحفظ جزء من الودائع الناتجة من تحصيل الضرائب بصورة وودائع لأجل.

3- الودائع وفق حركتها: (أبو سمرة، 2007، ص80)

➤ 1-3 وودائع نشطة:

هي الودائع التي يكون رصيدها غير مستقر نسبياً لكثرة عمليات السحب والاياداع.

➤ 2-3 وودائع مستقرة:

هي الودائع التي يكون رصيدها مستقراً نسبياً وذات طبيعة ادخارية.

4- الودائع حسب المصدر: (منصور, علوان, 2016, ص20)

➤ 1-4 الودائع الأولية:

وهي الودائع التي تودع في المصرف عند افتتاحه أو التي تودع أول مرة من قبل الجمهور والشركات والمؤسسات، سواء أكانت حكومية أو مختلفة في المصارف.

➤ 2-4 الودائع المشتقة:

هي الودائع التي تشتق من الوديعة بعد أن يتم منح جزء منها على شكل قروض واستثمارات.

رابعاً: استراتيجيات جذب الودائع

نظراً لأهمية الودائع المصرفية بالنسبة للمصارف والتي تنبع من كونها أكثر مصادر الأموال خصوبةً وأقل تكلفة، تتنافس المصارف على استقطاب أكبر حصة من الودائع المصرفية عبر اتباع استراتيجيات لجذب الودائع، من أهمها : (منصور, علوان, 2016, ص22)

1- استراتيجية المنافسة السعرية: تتمثل هذه الاستراتيجية بدفع معدلات فائدة أعلى للمودعين، وعلى

الرغم من أهمية هذه الاستراتيجية ليس في النشاط المصرفي فحسب بل في معظم مجالات النشاط الاقتصادي فإن القوانين والتشريعات تعطي المصرف المركزي وحده الحق في تحديد سعر

الفائدة التي تدفع على ودائع التوفير أو الودائع الآجلة فقط. (أحمد موسى, 2015, ص16, 15)

وبتالي يقوم المصرف المركزي بوضع حدود لمعدلات الفائدة على الودائع الجارية للأسباب

التالية: (ابو سمرة, 2007, ص118, 117)

- أ- الحد من ارتفاع تكلفة الأموال
- ب- الحد من المنافسة بين المصارف
- ت- الحد من ارتفاع الفوائد على القروض
- ث- الحد من هجرة الأموال من المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة

2- استراتيجية المنافسة غير السعرية: تقوم هذه الاستراتيجية على مفهوم تقديم خدمات جيدة وبأسعار تنافسية ، فهي تستند على مستوى جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء لذلك على إدارة المصارف العمل دراسة وفهم احتياجات وتطلعات العملاء ومن أهم الخدمات المصرفية التي يمكن أن تعتمد عليها المصارف في جذب المزيد من الودائع ما يلي : (أحمد موسى, 2015, ص17)

- تحصيل مستحقات العملاء.
- سداد المدفوعات نيابة عن العملاء.
- استحداث أنواع جديدة ومبتكرة من الودائع.
- خدمات تفضيلية للعملاء.
- سرعة اداء الخدمة.
- فتح منافذ جديدة ومتطورة لتقديم الخدمة كالصرافات الآلية ونقاط البيع.
- إدارة محفظة أوراق المالية للعميل.

3- استراتيجية تطوير الأسواق: تستخدم المصارف هذه الاستراتيجية والمتمثلة في توسيع وتطوير أسواقها واستهداف أسواق جديدة بغية استقطاب عملاء جدد في سوق الصناعة المصرفية. وعليه فإن هذه الاستراتيجية تتضمن: التغلغل في الأسواق الحالية و تطوير أسواق جديدة. (بلعربي, 2016, ص10)

4- استراتيجية التنوع, الاندماج والحيازات: من أهم استراتيجيات جذب الودائع في الوقت الحالي استراتيجية التنوع وذلك من خلال انتهاج أسلوب الصيرفة الشاملة والتي تقتضي تقديم خدمات ومنتجات متنوعة دون الاعتماد على أساس التخصص القطاعي أو الوظيفي.

أما الاندماج فهو عبارة عن اندماج مصلحتين أو أكثر من وحدات الأعمال وذلك من أجل تعزيز المركز التنافسي للمصرف, وتوسيع أسواقه, وامتلاك القدرة على البقاء وضمائه.

أما بالنسبة للحيازات فهي قيام المصرف بشراء مصرف آخر وتحقيق إيجابيات كانت غير ممكنة التحقيق في ظل المصرف الواحد وبالتالي النجاح في تقديم منتجات جديدة. (بلعربي, 2016, ص10)

خامساً : مفهوم تنمية الودائع :

تسلك المصارف في الدول المتقدمة طرقاً مختلفة ومتنوعة في سعيها لجذب الودائع المصرفية وتنميتها وذلك بإتباع أساليب كثيرة, فعلى سبيل المثال: إعطاء فوائد وعوائد عالية على ودائع الاستثمار, منح التسهيلات الائتمانية, محافظة المصرف على سمعته ومركزه المالي من حيث السيولة.... وغيرها من الأساليب الأخرى من أجل جذب العملاء.

تفضل المصارف اختيار العاملون الذين تتوافر الأخلاق الحميدة والمظهر الحسن لديهم والذين يحسنوا التعامل مع العملاء, لأن إقبال العملاء يعتمد على سمعة المصرف ومدى قدرة العاملين على خلق انطباع جيد لديهم. (أحمد موسى, 2015, ص13)

وباعتبار أن الودائع مصدر رئيسي لأموال المصارف لذا لابد من قيام المصارف بوضع السياسات الفاعلة من أجل تنمية و تطوير هذه الودائع بعد دراسة البيئة الخارجية و ما فيها من منافسة و تحديات كبيرة و البيئة الداخلية و ما فيها من نقاط قوة و ضعف من اجل تعزيز نقاط القوة و استبعاد نقاط الضعف. (الشمري, 2014, ص345)

وبالتالي سنتحدث عن العوامل المؤثرة في تنمية الودائع فيما يلي.

• العوامل التي تؤثر في تنمية الودائع: (الشمري, 2014, ص345,346)

1- الوعي المصرفي: سواء كان لدى الأفراد أو لدى المؤسسات حيث من خلال متابعة الأنشطة المصرفية يظهر بأن العادة المصرفية في الدول المتقدمة هي أفضل منها في الدول النامية.

2- الوضع الاقتصادي و السياسي و التشريعي: كلما كان هذا الوضع مستقراً سيؤدي إلى زيادة ثقة العملاء بالتعامل المصرفي، حيث أن البيئة المصرفية تحتاج إلى بيئة مستقرة لكي تنمو و تتطور و هذا ما نلاحظه خلال الأزمات السياسية من تزام الأفراد و المؤسسات على سحب ودائعهم.

- 3- تسويق الخدمة المصرفية: و ذلك من خلال عمليات فتح الحسابات أو السحب منها، حيث تهتم معظم المصارف بزيائنها و تعتبر كل واحد منهم هو مالك السوق كما تهتم بتدريب كوادرها المصرفية على تقديم أفضل الخدمات للزيائن.
- 4- حجم الودائع: كلما زاد حجم الودائع زادت قدرة المصرف على تنمية أو خلق الودائع المشتقة وبالعكس وكذلك كلما انخفضت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف على خلق الودائع المشتقة.
- 5- الموقع المكاني للمصرف: حيث يؤثر على قدرة المصرف في جذب الزيائن و بالأخص المواقع المتميزة التي تخدم هذه الزيائن.
- 6- المركز المالي للمصرف و سياسات الاقراض و الاستثمارات: كلما كانت المصارف تتمتع بسيولة جيدة في الأوقات الصعبة تكون سمعتها لدى العملاء جيدة و تستطيع جذب الكثير من العملاء المحتملين و يزيد من ولاء العملاء القائمين.

سادساً: العوامل المؤثرة في حجم الودائع:

➤ عوامل اقتصادية:

1- سياسة القروض العامة: كلما زادت الدولة من حجم قروضها الداخلية و زادت من إصداراتها العامة لأذونات وسندات الخزنة، كلما كان ذلك دافعاً للحد من المدخرات

الموجهة للإيداع في المصارف. (ندور، 2017، ص61)

2- حجم الدخل: عندما يزداد دخل الأفراد تزداد قدرتهم على الادخار وبالتالي يزداد حجم الودائع المصرفية. ويلاحظ أن الأفراد ذوي الدخل المرتفع بشكل عام أكثر استجابة للتعامل مع المصارف و هم أكثر امتلاكاً للحسابات المصرفية من ذوي الدخل المنخفض، ويفضلون الودائع طويلة الأجل والاستثمار في الأسهم في حين أن الأفراد ذو الدخل المتوسط والمنخفض يفضلون ودائع التوفير . (ندور، 2017، ص53)

3- الاستقرار السياسي والاقتصادي: يزيد الاستقرار من تدفق الأموال إلى المصارف، بينما يؤدي عدم الاستقرار إلى سحب الأموال من المصارف، فالاستقرار السياسي والاقتصادي يؤدي في النتيجة إلى زيادة الثقة في الجهاز المصرفي وزيادة الإقبال على التعامل مع المصارف، فهي تحتاج إلى بنية مستقرة للنمو والازدهار. (ندور، 2017، ص62)

4- السياسة الضريبية: كلما ازدادت الضرائب حد ذلك من الودائع فمثلاً تؤدي زيادة الضرائب المباشرة إلى الحد من الدخل المتاحة للإنفاق، ومن ثم تخفيض الفائض عن الإنفاق الاستهلاكي الموجه كمدخرات. أما الضرائب غير المباشرة أياً كانت صورها فإنها تسهم في النهاية في رفع أسعار السلع و الخدمات، مما يعني زيادة المستهلكين لإنفاقاتهم النقدية حتى يحافظوا على مستوياتهم الحياتية وفي النهاية إلى تخفيض المدخرات العائلية وبالتالي تخفيض الودائع. (ندور، 2017، ص61)

5- سعر الصرف: يعمل البنك المركزي على تثبيت سعر الصرف أو تحريره حسب حالة الاقتصاد.

يعرف سعر الصرف على أنه عملية مبادل العملة الوطنية بالعملات الأجنبية استناداً إلى مقاييس ومؤشرات اقتصادية وظروف العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي , بهدف تمويل الأنشطة الإنتاجية والخدمية والتجارية. (كنعان, 2011, ص405)

6- سعر الفائدة: يعد سعر الفائدة المحرك الأساسي لتوظيفات رأس المال وانتقاله بين الأسهم والسندات والمصارف، فإذا كان سعر الفائدة في المصارف مرتفع فإن المستثمر سيفضل أن يضع أمواله فيها والحصول على عائد كل عام، أما إذا كان الاستثمار في سوق الأوراق المالية سيعود عليه بعائد أفضل فسيفضل الاستثمار في ذلك المجال، وتؤثر أسعار الفائدة في القرارات الشخصية للأفراد مثل الاستهلاك أو الادخار أو شراء سندات أو وضع الأموال في المصرف، وتؤثر أيضاً في قرارات الشركات، مثل استخدام الأموال في استثمارات جديدة أو إبقاء الأموال في المصرف. ويختلف أسلوب تحديد أسعار الفائدة على الودائع بين التحديد الثابت بمعرفة المصرف المركزي، أو إتاحة الحرية بدرجات متفاوتة للمصارف في تحديدها. (ندور, 2017, ص48)

7- التضخم النقدي: يبدأ التضخم عندما يكون الطلب الكلي في الاقتصاد أكبر من العرض الكلي وقدرة الاقتصاد على الإنتاج , يؤدي التضخم المفرط إلى عدم قدرة النقود على القيام بوظائفها كوعاء للقيمة و وسيلة للتبادل ذلك نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار على نحو متواصل مما يؤدي إلى خسارة النقود لقوتها الشرائية. (غزال, 2008, ص127)

عوامل مالية متعلقة بالمصارف:

1- العائد على حقوق الملكية (ROE):

ويوضح هذا المقياس عائد الربح على المبالغ المستثمرة من قبل المساهمين، ويوضح مدى كفاءة الشركة في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق الملكية. تعتبر هذه النسبة من مؤشرات الربحية المهمة بالنسبة للمستثمرين لأنها تبين نسبة العائد على الاستثمار المتمثل في حقوق المساهمين. وتعطي هذه النسبة رؤية واضحة للمستثمر في الأسهم للمقارنة بين الشركات، فكلما قلت قيمة هذه النسبة كلما كان ذلك مؤشراً سيئاً عن أداء الشركة، وكلما ارتفع هذا المعدل لفترة طويلة دل ذلك على حسن إدارة الشركة. ويتم القياس من خلال العلاقة التالية:

$$ROE = \text{صافي الدخل} / \text{حقوق الملكية}$$

(Turhani, 2016, p249)

2- حقوق الملكية الى الأصول:

إن نسبة حقوق الملكية إلى الأصول هي مقياس للملاءة ويتم تحديدها بناءً على المعلومات المستمدة من الميزانية العمومية للعمليات التجارية. يشير مصطلح الملاءة المالية إلى قدرة المنشأة التجارية على دفع جميع ديونها وحسن كفاءة المصرف بإدارة أمواله بشكل فعال. و يقاس من خلال:

$$Equity-to-Assets = \text{حقوق الملكية} / \text{اجمالي الاصول}$$

(Avdalovic, Kalas, 2016, p66)

3- إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول:

نسبة الودائع إلى الأصول تقيس حجم الأصول التي يتم تمويلها من الودائع العامة. وأيضاً أن نسبة الودائع إلى الأصول تختبر ما إذا كانت المصارف التي لديها المزيد من الودائع تتحمل تكاليف تشغيل إضافية لجذب الودائع. وتقاس من خلال:

$$\text{Deposit-to-Asset} = \text{إجمالي الودائع} / \text{إجمالي الأصول}$$

(Mwangi, Muturi, Ombuki, 2016, p508)

4- التكاليف التشغيلية إلى الدخل التشغيلي:

يتم استخدام هذه النسبة التي تقيس نفقات التشغيل كنسبة مئوية من الدخل التشغيلي ، لقياس الكفاءة والإنتاجية للمصارف. وتشير النسب المنخفضة بشكل عام إلى كفاءة أعلى في أداء المصرف. وتقاس من خلال:

$$\text{التكلفة إلى الدخل} = \text{التكاليف التشغيلية} / \text{الدخل التشغيلي}$$

(Avadalovic, Kalas, 2016, p66)

5- هامش صافي الفائدة (NIM):

هو مقياس يقارن صافي دخل الفوائد الذي تحصل عليه شركة مالية من منتجات الائتمان مثل القروض والرهن العقاري ، مع الفائدة الصادرة التي تدفعها لحاملي حسابات التوفير وشهادات الإيداع. يُعبّر عن NIM كنسبة مئوية ، يوضح هامش صافي الفائدة مدى ربحية أو جودة الشركة في اتخاذ قراراتها بشأن استثماراتها.

$$\text{هامش صافي الفائدة} = (\text{الفائدة الدائنة} - \text{الفائدة المدينة}) / \text{إجمالي الأصول}$$

(Avadalovic, Kalas, 2016, p66)

الفصل الثاني: الإطار العملي

في هذا الفصل سيتم عرض لمحة عن عينة الدراسة ومتغيراتها ومن ثم سيتم عرض تطور
الودائع سنوياً للمصارف عينة الدراسة، وأخيراً سيتم اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج. بالتالي،
يتكون هذا الفصل من مبحثين:

المبحث الأول: عينة الدراسة ومتغيراتها.

المبحث الثاني : توصيف متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات.

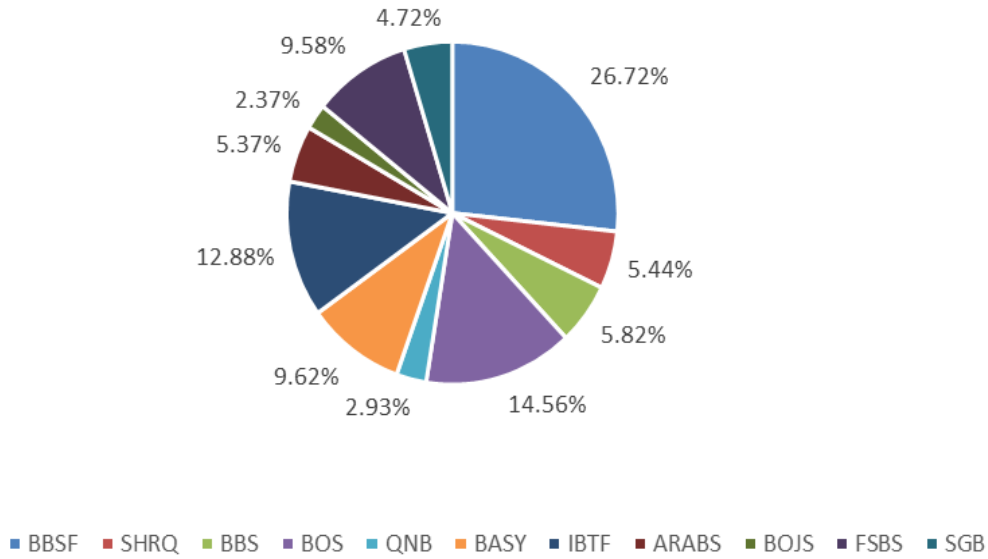
المبحث الأول: عينة الدراسة ومتغيراتها

أولاً : لمحة عن عينة الدراسة

شملت عينة الدراسة خمسة مصارف من المصارف الخاصة التقليدية في سورية حيث تم اختيار هذه المصارف كونها تمتلك الحصة الأكبر من متوسط الودائع، وتضمنت العينة (بنك بيمو السعودي الفرنسي بنسبة (26.72%)، بنك سورية والمهجر بنسبة (14.56%)، البنك الدولي للتجارة والتمويل (12.88%)، بنك عودة (9.62%)، فرنسبنك (9.58%).

يبين الشكل رقم (1) الحصة السوقية لكل مصرف من الودائع في عام 2018.

الشكل رقم (1) الحصة السوقية لكل مصرف من الودائع



المصدر: اعداد الباحثة باستخدام Excel

يوضح الجدول رقم (1) بعض البيانات لعينة الدراسة :

الجدول رقم (1) رأس مال وإجمالي الودائع للمصارف عينة الدراسة عام 2012 و 2018

banks	capital of the banks 2018	capital of the banks 2012	total deposits 2018	total deposits 2012
BBSF	6,500,000,000	5,000,000,000	254,130,491,225	71,986,847,705
BSO	6,000,000,000	4,000,000,000	138,500,366,193	48,844,923,800
IBTF	5,250,000,000	5,250,000,000	122,470,460,280	44,911,110,239
BASY	5,724,500,000	5,724,500,000	91,471,737,590	39,485,142,100
FSBS	5,250,000,000	4,122,266,500	91,061,436,195	28,588,720,709

من الجدول السابق نجد أن:

1- ازداد رأس مال مصرف بيمو السعودي الفرنسي من عام 2012 الى عام 2018 بمعدل

0.300 كما زادت ودائع المصرف بمعدل 2.5302 و ذلك نتيجة الازدياد الكبير في

ودائع الزبائن.

2- ازداد رأس مال مصرف سورية و المهجر من عام 2012 الى عام 2018 بمعدل

0.500 كما زادت ودائع المصرف بمعدل 1.8355 و ذلك نتيجة الى الازدياد الكبير

في ودائع الزبائن وودائع المصارف.

3- اما بالنسبة الى المصرف الدولي للتجارة والتمويل بقي رأس مال المصرف ثابتاً من عام

2012 الى عام 2018 ولكن نلاحظ زيادة في ودائع المصرف بمعدل 1.7270 و ذلك

نتيجة الى الازدياد الملحوظ في ودائع الزبائن.

4- نلاحظ ثبات رأس مال المصرف بين عامين 2012 و 2018 ولكن كان هنالك زيادة في ودائع المصرف بمعدل 1.3166 و ذلك نتيجة إلى الازدياد الكبير في ودائع الزبائن وودائع المصارف.

5- ازداد رأس مال فرنسبنك من عام 2012 الى عام 2018 بمعدل 0.2736 كما زادت ودائع المصرف بمعدل 2.1852 و ذلك نتيجة إلى الازدياد الكبير في ودائع الزبائن.

ثانياً: متغيرات الدراسة:

- تمثل المتغير التابع للدراسة في (إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول) تم اختياره بالاعتماد على دراسة (Avdalovic and Kalas, 2016)، ويحسب كما يلي:

$$(\text{إجمالي الودائع} \div \text{إجمالي الأصول})$$

تضمن إجمالي الودائع كل من ودائع المصارف و ودائع الزبائن

- تمثلت متغيرات الدراسة المستقلة بستة متغيرات تم تقسيمها إلى أربعة متغيرات مالية تمثلت في:

$$1- \text{العائد على حقوق الملكية} = (\text{صافي الدخل} \div \text{حقوق الملكية}) \text{ تم اختياره من دراسة}$$

(Turhani, 2014)

$$2- (\text{حقوق الملكية} \div \text{إجمالي الأصول}) \text{ تم اختياره من دراسة}$$

(Ferrouhi, 2017)

3- هامش صافي الفائدة = ((الفوائد الدائنة - الفوائد المدينة) ÷ إجمالي الأصول)

تم اختياره من دراسة

(Avdalovic and Kalas, 2016)

4- (التكاليف التشغيلية ÷ الدخل التشغيلي) تم اختياره من دراسة

(Avdalovic and Kalas, 2016)

في حين تمثل اثنان من المتغيرات الاقتصادية في :

1- معدل التضخم

(Turhani ,2014)

2- التغير في سعر الصرف

المبحث الثاني: توصيف متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات

أولاً: توصيف متغيرات الدراسة

يبين الجدول رقم (2) توصيف متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (2) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Skewness	Kurtosis
Return on equity	-.2209	.5157	.1424	.1573	.677	-.766
Equity to total assets	.0548	.2627	.1348	.0488	.954	.184
net interest margin	.0020	.0303	.0108	.0065	.870	.193
Total deposits to total assets	.6854	1.1772	.8041	.0612	1.460	8.591
Operating costs to operating income	-6.7044	1.5224	-.9287	1.0764	-2.680	10.664
Inflation rate	.0003	1.1894	.3575	.2855	1.133	1.434
change in Exchange price	-.1534	.6962	.0881	.1643	1.858	4.660

المصدر : اعداد الباحثة باستخدام SPSS

نلاحظ من الجدول السابق:

- بلغ المتوسط الحسابي لمعدل العائد على حقوق الملكية (0.1424) عند انحراف معياري (0.1573) وهو أكبر من المتوسط الحسابي وهذا يدل على وجود تشتت في منحنى متغير العائد على حقوق الملكية، بلغت أكبر قيمة (0.5157) وهي تعود لفرنسبنك في الربع الثالث من عام 2015 وبلغت أصغر قيمة (-0.2209) وهي تعود لمصرف فرنسبنك في نهاية عام 2017، في حين بلغ معامل الالتواء (0.677) وهذا يدل على أن المنحنى ملتوي نحو اليمين، بينما بلغ معامل التفرطح (-0.766) هذا يدل على أن منحنى متغير العائد على حقوق الملكية متفرطح.

- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير حقوق الملكية الى إجمالي الأصول (0.1348) عند انحراف معياري (0.0488), كما بلغت أكبر قيمة (0.2627) وهي تعود لبنك عودة في نهاية عام 2016, وبلغت أصغر قيمة (0.0548) وهي تعود لبنك سورية والمهجر في الربع الثاني من سنة 2013, في حين بلغ معامل الالتواء (0.954) وهذا يدل على أن منحني متغير حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول ملتوي نحو اليمين, بينما بلغ معامل التفرطح (0.184) وهذا يدل على أن المنحني متفرطح.

- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير هامش صافي الفائدة (0.0108) عند انحراف معياري (0.0065), كما بلغت أكبر قيمة (0.0303) وهي تعود للبنك الدولي للتجارة والتمويل في نهاية عام 2016, بينما بلغت أصغر قيمة (0.0020) وهي تعود لبنك عودة في الربع الأول من عام 2017, بلغ معامل الالتواء (0.870) هذا يدل على أن منحني متغير هامش صافي الفائدة ملتوي نحو اليمين, بلغ معامل التفرطح (0.193) هذا يدل على أن منحني متغير هامش صافي الفائدة متفرطح.

- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (0.8040) عند انحراف معياري قدره (0.0612), حيث بلغت أكبر قيمة (1.1772) وهي تعود لفرنسبنك في الربع الأول من عام 2013, وبلغت أصغر قيمة (0.6854) وهي تعود لفرنسبنك في الربع الثاني من عام 2017, بينما بلغ معامل الالتواء (1.460) هذا يدل على أن منحني متغير إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول ملتوي نحو اليمين, بينما بلغ معامل التفرطح (8.591) هذا يدل على أن منحني المتغير مدبب.

- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير التكلفة التشغيلية إلى الدخل التشغيلي (0.9286) عند انحراف معياري قدره (1.0764) هذا يدل على أنه يوجد تشتت في معدل التكلفة التشغيلية إلى

الدخل التشغيلي، بلغت أكبر قيمة (1.5224) وهي تعود للمصرف الدولي للتمويل والتجارة في نهاية عام 2017، بينما بلغت أصغر قيمة (-6.7044) وهي تعود لمصرف عودة في الربع الأول من عام 2018، بلغ معامل الالتواء (-2.680) هذا دليل على المنحني ملتوي نحو اليسار، بينما بلغ معامل التفرطح (10.664) هذا يدل على أن منحني المتغير مدبب.

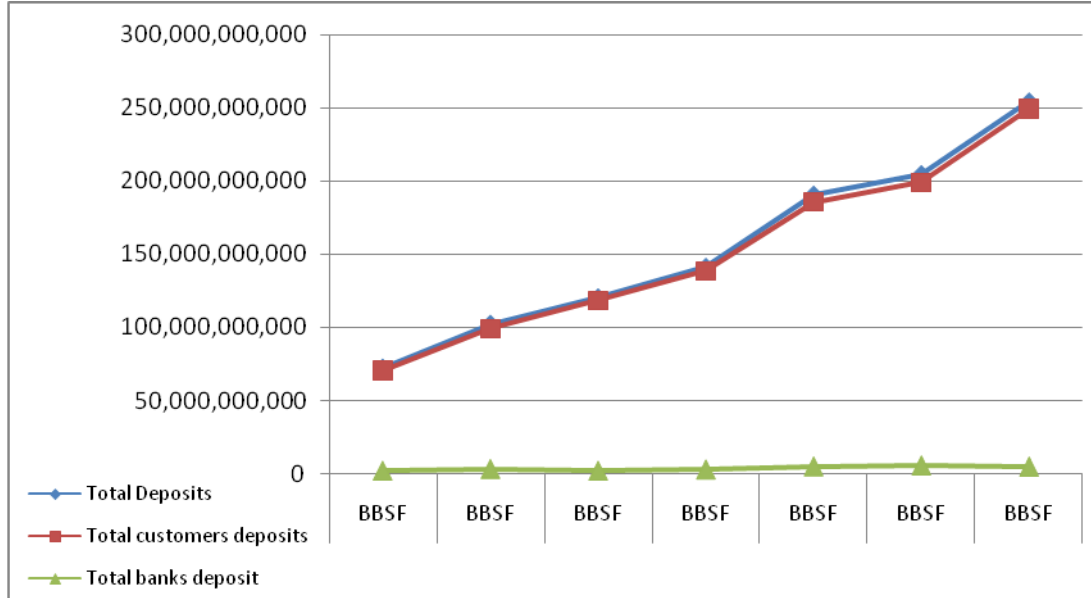
- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير معدل التضخم (0.3575) عند انحراف معياري قدر (0.2855) هذا يدل على أنه يوجد تشتت في معدل التضخم، حيث تراوحت أكبر قيمة (1.1894) في الربع الثالث من عام 2013، و أصغر قيمة (0.0003) في الربع الثاني من عام 2018، بينما بلغت قيمة معامل الالتواء (1.133) وهذا على أن المنحني ملتوي نحو اليمين، في حين بلغ معامل التفرطح (1.434) وهذا يدل على أن منحني المتغير متفرطح.

- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير التغير في سعر الصرف (0.0880) عند انحراف معياري قدره (0.1643) هذا دليل على وجود تشتت في التغير في سعر الصرف، بلغت أكبر قيمة (0.6962) في الربع الثاني من عام 2013، بينما بلغت أصغر قيمة (-0.1534) في نهاية عام 2013، بلغت قيمة معامل الالتواء (1.858) هذا يدل على أن منحني المتغير ملتوي نحو اليمين، في حين بلغ معامل التفرطح (4.660) وهذا يدل على أن المتغير مدبب.

ثانياً: تطور الودائع:

يبين الشكل رقم (2) التطور السنوي لودائع بنك بيمو السعودي الفرنسي خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (2) تطور نسبة نمو الودائع بشكل سنوي لبنك بيمو السعودي الفرنسي



المصدر : اعداد الباحثة باستخدام Excel

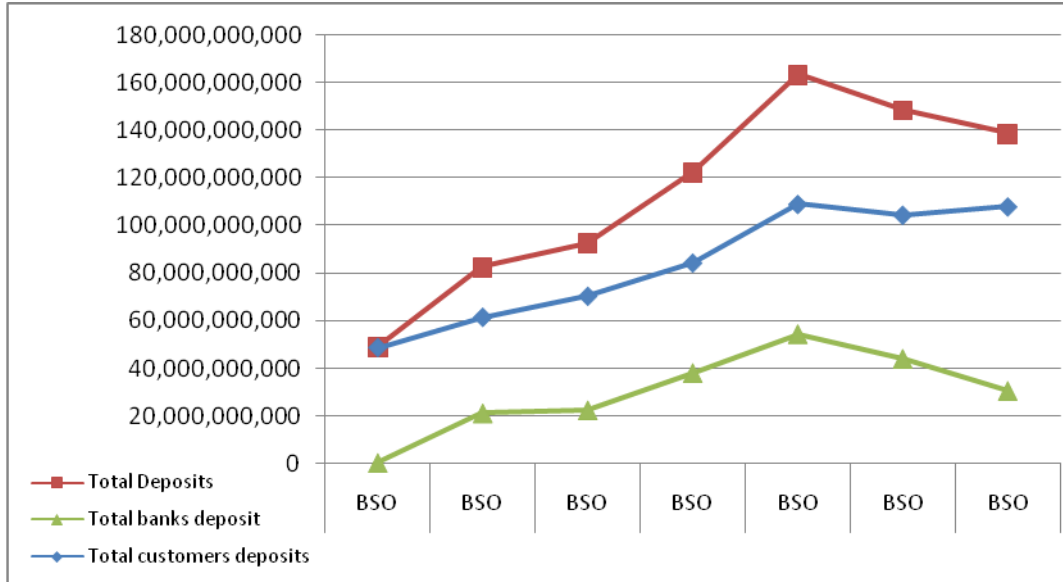
من الشكل السابق نلاحظ:

1- زيادة الودائع خلال فترة الدراسة نتيجة الزيادة في ودائع العملاء .

2- إن لودائع العملاء النصيب الأكبر من إجمالي الودائع .

يبين الشكل رقم (3) التطور السنوي لودائع بنك سورية والمهجر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (3) تطور نسبة نمو الودائع بشكل سنوي لبنك سورية والمهجر



المصدر : اعداد الباحثة باستخدام Excel

من الشكل السابق نلاحظ:

1- زيادة الودائع من عام 2012 لغاية 2016 نتيجة الزيادة في كل من ودائع المصرف و

ودائع العملاء.

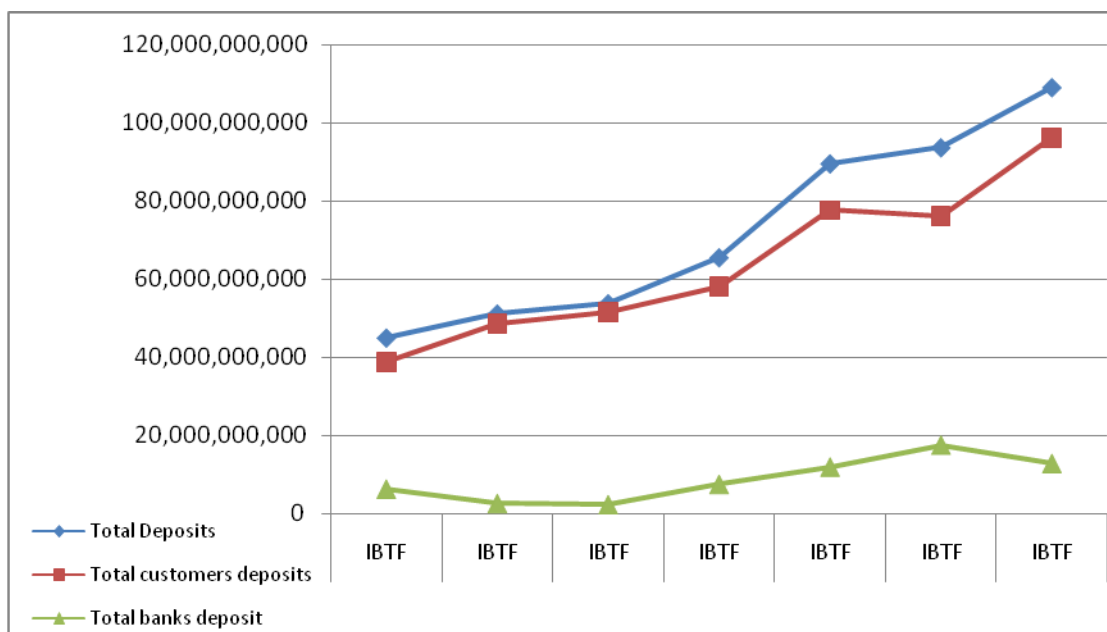
2- انخفاض الودائع عامي 2017 و 2018 نتيجة الانخفاض في كل من ودائع المصرف

و ودائع العملاء.

3- يعتمد بنك سورية والمهجر بشكل أكبر على ودائع العملاء.

يبين الشكل رقم (4) التطور السنوي لودائع البنك الدولي للتجارة والتمويل خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (4) تطور نسبة نمو الودائع بشكل سنوي البنك الدولي للتجارة والتمويل



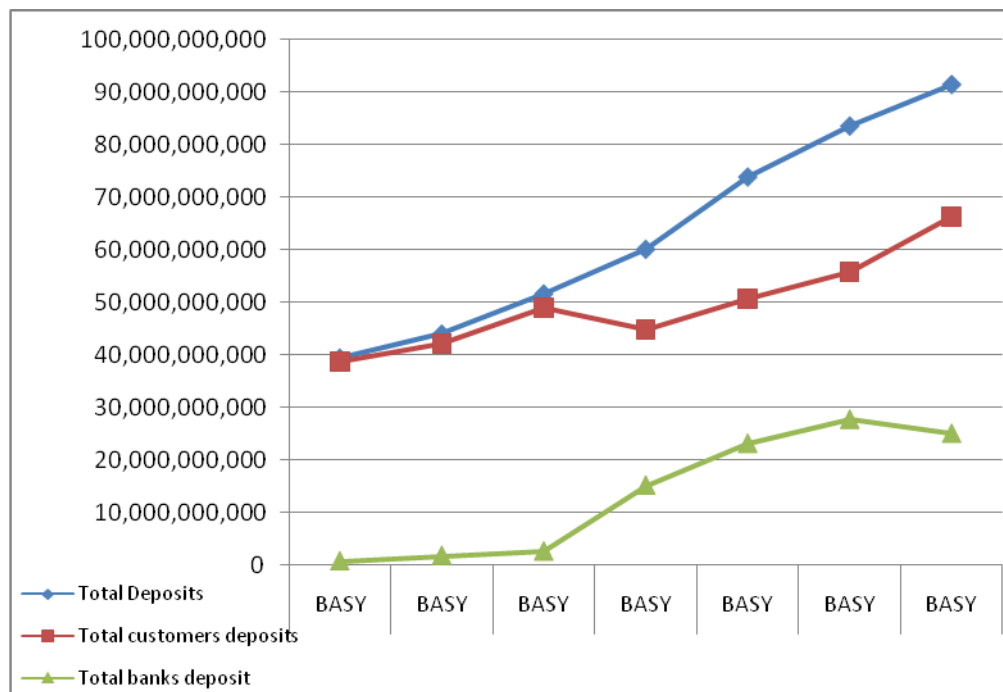
المصدر : اعداد الباحثة باستخدام Excel

من الشكل السابق نلاحظ:

- 1- ازدياد إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة نتيجة الزيادة الكبيرة في ودائع العملاء.
- 2- إن انخفاض الودائع المصرفية من عام 2017 إلى عام 2018 لم يؤثر على إجمالي الودائع بسبب الارتفاع الجيد في ودائع العملاء.
- 3- اعتماد البنك الدولي للتجارة والتمويل على ودائع العملاء بشكل أكبر من اعتماده على ودائع المصرف.

يبين الشكل رقم (5) التطور السنوي لودائع لبنك عودة خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (5) تطور نسبة نمو الودائع بشكل سنوي لبنك عودة



المصدر : اعداد الباحثة باستخدام Excel

نلاحظ من الشكل السابق:

1- ارتفاع إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة نتيجة الزيادة في ودائع العملاء و ودائع

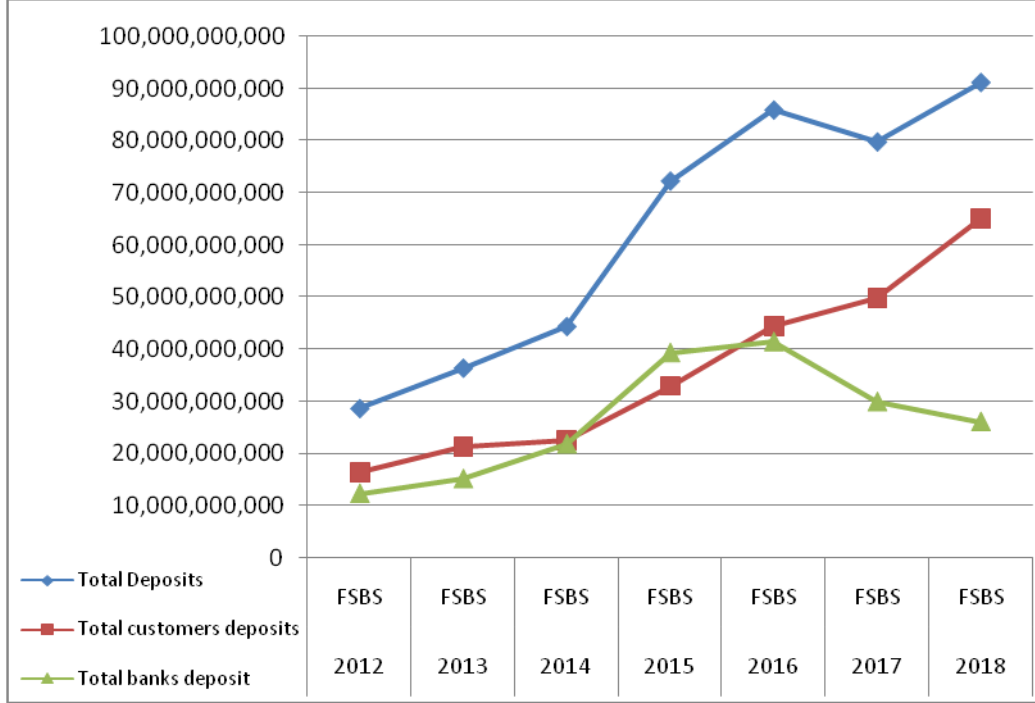
المصرف .

2- انخفاض في ودائع العملاء من عام 2014 إلى 2015 .

3- لودائع المصرف تأثير أكبر من ودائع العملاء في زيادة إجمالي الودائع .

يبين الشكل رقم (6) التطور السنوي لودائع فرنسبنك خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (6) تطور نسبة نمو الودائع بشكل سنوي لفرنسبنك



المصدر : اعداد الباحثة باستخدام Excel

نلاحظ من الشكل السابق:

1- زيادة إجمالي الودائع من عام 2012 إلى عام 2015 نتيجة الزيادة في كلٍ من

ودائع العملاء و ودائع المصرف.

2- أن إجمالي الودائع بدء بالانخفاض من عام 2016 إلى عام 2017 نتيجة

الانخفاض الكبير في ودائع المصرف.

3- ارتفاع إجمالي الودائع في عام 2018 نتيجة الزيادة الجيدة في ودائع العملاء بالرغم

من استمرار الانخفاض في ودائع المصرفية.

مما سبق نستنتج أن معظم المصارف عينة الدراسة تعتمد بشكل أكبر على ودائع العملاء التي كان لها أثر أكبر من الودائع المصرفية في زيادة إجمالي الودائع .

ثالثاً: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

1- اختبار الفرضية الأولى :

تنص هذه الفرضية على أنه يوجد أثر معنوي للعوامل المالية (العائد على حقوق الملكية، حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، التكاليف التشغيلية إلى الدخل التشغيلي، هامش صافي الفائدة) على ودائع المصارف السورية التقليدية الخاصة.

يبين الجدول رقم (3) نتائج اختبار الفرضية الأولى

Model	R	R Square	Adjusted R Square	F	Sig.
1	.710 ^a	.505	.490	34.364	.000 ^a

الجدول رقم (3) نتائج اختبار الفرضية الأولى

المصدر : اعداد الباحثة باستخدام SPSS

من الجدول أعلاه نجد أن مستوى الدلالة أقل من 1% أي يوجد أثر للعوامل المالية في الودائع وأن العوامل المالية تفسر 50.5% من التغير في الودائع وبالتالي نقبل الفرضية التي تنص على أنه يوجد أثر معنوي للعوامل المالية في ودائع المصارف السورية التقليدية الخاصة.

يبين الجدول رقم (4) معاملات الانحدار للعوامل المالية .

الجدول رقم (4) معاملات الانحدار للعوامل المالية

Model		Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Beta		
1	(Constant)	.913		62.176	.000
	Return on equity	-.002	-.005	-.082	.935
	Equity to total assets	-.747	-.596	-9.504	.000
	net interest margin	-1.834	-.194	-3.182	.002
	Operating costs to operating income	-.013	-.233	-3.726	.000

المصدر: اعداد الباحثة باستخدام SPSS

من الجدول أعلاه نجد:

- وجود أثر سلبي للعوامل المالية المتمثلة بكلٍ من (حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول،

هامش صافي الفائدة، التكلفة التشغيلية إلى الدخل التشغيلي) في ودائع المصارف

السورية التقليدية الخاصة.

وبتالي يمكن كتابة النموذج الآتي:

$$DTA = 0.913 - 0.747 \text{ ETA} - 1.834 \text{ NIM} - 0.013 \text{ OCTOI}$$

2- اختبار الفرضية الثانية:

تنص هذه الفرضية على أنه يوجد أثر معنوي للعوامل الاقتصادية (التغير في سعر الصرف, معدل التضخم) في ودائع المصارف السورية التقليدية الخاصة. يبين الجدول رقم (5) نتائج اختبار الفرضية الثانية .

Model	R	R Square	Adjusted R Square	F	Sig.
1	.192 ^a	.037	.023	2.633	.075 ^a

الجدول رقم (5) نتائج اختبار الفرضية الثانية

المصدر: اعداد الباحثة باستخدام SPSS

من الجدول أعلاه نجد أن مستوى الدلالة أقل من 10% أي يوجد أثر للعوامل الاقتصادية في ودائع المصارف السورية التقليدية الخاصة, وأن العوامل الاقتصادية تفسر 3.7% فقط من التغير في الودائع بالتالي نقبل الفرضية التي تنص على أنه يوجد أثر معنوي للعوامل الاقتصادية في ودائع المصارف السورية التقليدية الخاصة.

الجدول رقم (6) معاملات الانحدار لنتائج الفرضية الثانية

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Beta		
1 (Constant)	.790		96.012	.000
Inflation rate	.033	.156	1.728	.086
change in Exchange price	.026	.070	.772	.442

المصدر: اعداد الباحثة باستخدام SPSS

يبين الجدول رقم (6) معاملات الانحدار للعوامل الاقتصادية.

من الجدول أعلاه نجد :

- لا يوجد أثر لتغير في سعر صرف الدولار مقابل الليرة في ودائع المصارف السورية التقليدية الخاصة.
- يوجد أثر إيجابي لمعدل التضخم فقط في ودائع المصارف السورية التقليدية الخاصة.

وبتالي يمكن كتابة النموذج الآتي:

$$DTA = 0.790 + 0.033 IR$$

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

- معظم المصارف عينة الدراسة تعتمد على ودائع العملاء بشكل أكبر من اعتمادها على الودائع المصرفية.
- يوجد أثر سلبي للعوامل المالية المتمثلة في كلٍ من (حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، هامش صافي الفائدة، التكلفة التشغيلية إلى الدخل التشغيلي) في ودائع المصارف السورية التقليدية الخاصة .
- يوجد أثر إيجابي للعامل الاقتصادي المتمثل بـ (معدل التضخم) في ودائع المصارف السورية التقليدية الخاصة.

ثانياً: التوصيات:

- 1- الاستمرار في دراسة ومتابعة معدلات التضخم من قبل المصارف كونه من العوامل الاقتصادية الرئيسية المؤثرة على قرار الإيداع للمتعاملين مع هذه المصارف.
- 2- تركيز المصارف على طرق جذب جديدة لودائع المصارف وزيادة الاهتمام بهذا النوع من الودائع لأنه من الممكن أن يعود هذا النوع من الودائع بعوائد كبيرة على المصرف مما يتيح فرص أكبر للمصرف بالتوسع.
- 3- يجب على إدارة المصارف إدارة أموالها و استثماراتها بشكل افضل لتجنب الأثر السلبي الذي تولده العوامل المالية في الودائع مما يحقق عوائد أكبر للمصارف.

المراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

- الشمري، صادق راشد، 2014، إدارة العمليات المصرفية، دار اليازوري للنشر والطباعة، الأردن
- الصيرفي، محمد، 2007، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية
- غردة، عبد الواحد، 2016، محاضرات في الاقتصاد البنكي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- كنعان، علي، 2011، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار زهران للنشر والطباعة، عمان

رسائل جامعية:

- أبو سمرة، رانية خليل، 2007، تطوير سياسة الودائع المصرفية في ظل نظرية إدارة الخصوم، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة كلية التجارة، فلسطين
- أحمد موسي، عيسى محمد، 2015، تقدير دالة الطلب على الودائع المصرفية، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان
- بلعربي، أسماء، 2016، دور نظام الودائع في التقليل من التعثر المصرفي، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر
- ساعاتي، ضياء أحمد، 2018، أثر الودائع والتسهيلات الائتمانية على الأداء المالي للبنوك، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين

○ شيخ السوق, ريماء حيدر, 2017, أثر كفاية رأس المال في ربحية المصارف الخاصة في

سورية, رسالة ماجستير, جامعة حماة كلية الاقتصاد, سورية

○ منصور, مازن خلدون, علوان, ألاء محمد, 2016, الودائع وعلاقتها بالربحية في القطاع

المصرفي السوري, الجامعة السورية الخاصة, سورية

○ ندور, الياس, 2017, العوامل المؤثرة على حجم الودائع في المصارف, رسالة ماجستير,

كلية الاقتصاد, سورية

المجلات والمقالات:

○ العلي, أحمد, قاسم, عبد الرزاق, 2013, قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة الدائنة على

النشاطات المصرفية الأساسية, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد

(29), العدد (1), من ص 243 إلى ص 263

○ المعاينة, وسام عبد الحميد كريم, 2018, أثر درجة استقرار ودائع العملاء المصرفية على

الأداء المصرفي للبنوك التجارية الأردنية, مجلة جامعة الحسين بن طلال, المجلد (4),

العدد (1), من ص 1 إلى ص 21

○ المدهون, خالد محمد, 2013, نموذج تقديري مقترح للتنبؤ بحجم ودائع العملاء في البنوك

التجارية, مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات, العدد (5), من ص 148 إلى ص 176

○ ندور, الياس, 2017, معدل التضخم وأثره على حجم الودائع في المصارف الإسلامية, مجلة

جامعة البعث, المجلد (39), العدد (10), من ص 11 إلى ص 33

○ النويران، ظاهر، 2019، قياس أثر التغيرات في سعر الفائدة على حجم الودائع والقروض في البنوك التجارية الأردنية، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد (7)، من ص 120 إلى ص 138

○ خضور، حسام، 2015، أثر تطور ودائع المصرف التجاري السوري على الأرباح الصافية في الأزمة السورية، مجلة جامعة تشرين، المجلد (37)، العدد (4)، من ص 379 إلى ص 400

○ غزال، ميسر قاسم محمد، 2008، معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (14)، العدد (49)، من ص 125 إلى ص 138

باللغة الانكليزية:

دراسات جامعية:

○ Ferrouhi، El Mehdi ،Determinants if bank deposit in Morocco 2017

المجلات:

○ Avdalovic ،Snezana Milosevic ،Kalas ،Brainmir، 2016 Determinants of deposit potential as inverse liquidity of commercial banks in Serbia ،Industrija، Vol 44، No 3، P:61 – P: 76.

○ Mwangi ،Maryanne ،Muturi ،Willy ،Ombuki ،Charles ،2015 ،The effects of deposit to asset ratio on the financial sustainability of deposit taking micro finance institutions in Kenya ،International Journal of Economics، Commerce and Management ،Vol 3 ، Issues 8، p: 504 – p: 511.

- Turhani ،Altin ،2016،The determinative factors of deposits behavior in banking system in Albania ،Academic Journal of interdisciplinary studies ،Vol 5، No 2، p: 246 – p: 256.

المواقع الالكترونية:

- موقع مصرف سورية المركزي: www.cb.gov.sy
- موقع سوق دمشق للأوراق المالية: www.dse.sy
- موقع للمحتوى المالي: www.investopedia.com
- موقع للبيانات و الاحصاءات: www.ceicdata.com